

التحقيق في سند حيث الولاية من رواية الصحابي عمران بن الحصين

<"xml encoding="UTF-8?">



وممن رواه من الصحابة، الصحابي عمران بن حصين، أخرج روايته العديد من علماء أهل السنة، وممن أخرجها أبو عيسى الترمذي في سننه، فقال: (حدّثنا قتيبة، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان الصّبيعي، عن يزيد الرّشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» جيشاً، واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب، فمضى في السّريّة فأصاب جارية، فأنكروا عليه، وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» فقالوا: إذا لقينا رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» أخبرناه بما صنع علي، وكان المسلمون إذا رجعوا من السّفر بدؤوا برسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» فسلموا عليه، ثم انصرفوا إلى رحالهم، فلمّا قدمت السّريّة سلّموا على النّبي «صلى الله عليه وآله وسلّم»، فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله ألم تر إلى عليّ بن أبي طالب صنع كذا وكذا، فأعرض عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم»، ثم قام الثّاني، فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثمّ قام إليه الثّالث، فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثم قام الرّابع، فقال مثل ما قالوا، فأقبل إليه رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلّم» والغضب يعرف في وجهه، فقال: «ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟، إنّ عليّاً مّتي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمنٍ من بعدي» (ثمّ قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلّا من حديث جعفر ابن سليمان) 1.

وأخرجه التّسائي في «خصائص علي»، وقال أحمد بن ميرين البلوشي: (رجاله رجال الشيخين سوى جعفر بن سليمان، فهو من رجال مسلم وحده، لكنّه وصف بالغلو في التّشيع كما تقدّم، وقوله: «وعليّ وليّ كلّ مؤمنٍ بعدي» منكرٌ جدّاً ... 2.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عبد الرّزاق الصّنعاني، وعفّان المعنى، عن جعفر بن سليمان، بنفس باقي سند الترمذي، وذلك من لفظ عبد الرّزاق، وفيه أنّ النّبي «صلى الله عليه وآله» قال: (...) «دعوا عليّاً، دعوا عليّاً، دعوا عليّاً، إنّ عليّاً مّتي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمنٍ بعدي».

وقال شعيب الأرناؤوط: (إسناده ضعيف، جعفر بن سليمان - وهو الصّبيعي - فيه كلام، وكان يتشيع، وعدّ هذا الحديث ابن عدي في «الكامل» مما استنكر من أحاديثه، وكذا ابن تيمية ... وقد كنّا قوينا إسناده في ابن حبان «٦٩٢٩» فليستدرك من هنا 3) 4.

فأعلّ بعضهم هذه الطريق بوجود جعفر بن سليمان الصّبيعي في السّند، وهو حسب زعمهم فيه كلام، وأنّه شيعيّ،

بل وصفه البعض منهم بأنه شيعيٌّ غال، وهذا الحديث مما فيه تقوية لبدعته، فأقول في الرد عليهم:
المعدّلون لجعفر بن سليمان الصّبي

أولاً: إنّ جعفر بن سليمان ثقة، أخرج له من الستة الجميع عدا البخاري، وقال عنه أحمد بن حنبل: (لا بأس به) 5. وقال الدّوري: (سمعت يحيى بن معين يقول: جعفر بن سليمان الصّبي ثقة، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يكتب حديثه) 6.

وقال ابن طهمان، عن يحيى بن معين: (جعفر بن سليمان الصّبي، ثقة، يتشيع، ليس به بأس) 7. وقال معاوية بن صالح: (سمعت يحيى بن معين يقول: جعفر بن سليمان الصّبي، كنيته أبو سليمان، بصري، ثقة) 8.

و وثقه ابن حبان 9، وأخرج له في صحيحه.

وقال محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: (سمعت عيسى بن شاذان يقول ليحيى بن معين: يا أبا زكريّا، كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عن جعفر ابن سليمان، فقال: كان يحيى لا يكتب حديثه، وكان عندنا ثقة) 7. وقال ابن أبي خيثمة: (سألت يحيى بن معين عن جعفر بن سليمان الصّبي، فقال: ثقة) 10. وقال الليث بن عتبة: (سمعت يحيى بن معين يقول: جعفر بن سليمان الصّبي، ثقة) 11. ووثقه علي بن المديني، قال عثمان بن أبي شيبة: (سألت علي بن المديني عن جعفر بن سليمان الصّبي، فقال: ثقة عندنا) 12.

وهو ثقة عند الترمذي، فصحح العديد من الأحاديث التي وقع في إسنادها 13.

ووثقه يعقوب بن سفيان الفسوي، فقال: (وفي سنة ثمان وسبعين ومائة ... مات فيها جعفر بن سليمان الصّبي، وكان ثقة متقناً حسن الأخذ، حسن الأداء ...) 14.

ووثقه ابن خزيمة فأخرج له في صحيحه 15، وقد قال عن صحيحه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيّ «صلى الله عليه وآله وسلّم» بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه «صلى الله عليه وآله وسلّم»، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي ذكرها) 16.

ووثقه ابن الملقن، فقال: (وجعفر بن سليمان أخرج له مسلم، وهو ثقة، وفيه شيء) 17.

ووثقه السيوطي، فقال عنه في كتابه «طبقات الحفاظ»: (وكان ثقة، حسن الحديث، يتشيع) 18.

ووثقه الشيخ أحمد محمّد شاكر، فقال: (جعفر بن سليمان الصّبي، ثقة، وكان يتشيع) 19.

وعدّله الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني، فهو عنده في مرتبة صدوق، حسن الحديث، فقال ردّاً على من ضعّف حديثاً لوقوع جعفر بن سليمان الصّبي في سنده: (وأما المعلّقون الثلاثة على «الترغيب» في طبعتهم الجديدة الحسنة! فقد اهتبلوا الإشارة المذكورة ليتظاهروا أنّهم على معرفة بهذا العلم، فكشفوا عن جهلهم به حيث قالوا: «وفيه جعفر بن سليمان الصّبي: يتفرّد بأحاديث عدّة مما ينكر: ميزان الاعتدال ١/٤٠٨»

هكذا نقلوا من «الميزان»! وهو نقل مبتور، لعلّه غير مقصود! متوهّمين أنّهم نقلوا ما يؤيد تضعيفهم للحديث، وذلك من الأدلّة الكثيرة على جهلهم بهذا العلم، وتطفلهم عليه؛ فإنّ العبرة بكون الراوي ثقة أو صدوقاً، ولا يضرّه بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه، فإنّ الجرح لا يثبت بهذا، وإنّما إذا كثرت مناكيره، وحينئذ يقال في مثله: «منكر الحديث»؛ وجعفر هذا ليس كذلك، والعجيب أنّ كلام الذهبي يدلّ على ذلك ويؤكدّه! فإنّه قال - بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه كالمخصّص لها -: «وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدّت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها، منها ...»، ثمّ ساق ستة أحاديث وعقّب عليها بقوله: «وغالب ذلك في «صحيح مسلم» ...».

قلت: وبعضها عنده من روايته عن جعفر، عن ثابت، عن أنس، وهو حديث: «إنَّه حديث عهد برَّبِّه»، وهو مخرَّجٌ في الإرواء ٣/١٤٣/٦٧٨، و«مختصر العلو ٩٣/٢٥»، و«ظلال الجنَّة ١/٢٧٦/٦٢٢»، وهذا الحديث واحد من ستة أحاديث عند مسلم بهذه الرواية، ولقد كان هذا وحده يكفي رادعاً لهؤلاء الجهلة عن تضعيفهم لحديث الترجمة بجعفر هذا، لو كانوا يعلمون! فكيف وهناك عشرات الأحاديث من رواية جعفر هذا اتَّفَقَ الحَقَّاط على تصحيحها قديماً وحديثاً، كالترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، والعسقلاني. وغيرهم؟! وهي معروفة ومبثوثة في مختلف أبواب كتب السَّنة. ولذلك قال الذهبي في ترجمة جعفر في «المغني»: «صدوق صالح، ثقة، ضَعُفَ يحيى القطان وغيره 20، فيه تشييع وله ما ينكر».

وقال في «الكاشف»: «ثقة فيه شيءٌ مع كثرة علومه». ولذلك أورده في كتابه «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، ص ٨١ - ٨٢»، وذكر فيه نحو ما تقدّم. وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق زاهد، لكنّه كان يتشييع». والخلاصة: أنّ الرّجل صدوق، حجّة ما لم يظهر خطؤه؛ كسائر الثّقات الذين فيهم شيءٌ من الضّعف، فتضعيفهم للحديث به مما يشعر أنّهم يظنون - لبالغ جهلهم - أنّ كلّ كلام في الراوي هو جرحٌ مقبول، وهذا ما لا يقبله حتّى من كان مبتدئاً في هذا العلم، والله المستعان) 21.

وعدّله الشيخ أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، فقال في كتابه «سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتّابعين»، بعد أن أورد فيه حديثاً وقع في سنده جعفر الضبعي: (وهذا إسناد حسن. في جعفر بن سليمان كلام، لا ينزله عن مرتبة الحسن، لذا قال الحافظ: «صدوق زاهد، ولكنّه يتشييع».

قلت: وأحسن ما قيل فيه؛ قول ابن شاهين في «المختلّف فيهم»: «إنّما تُكَلِّم فيه لعلّة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلّا ابن عمّار بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف» 22.

وقال البرّار: «لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنّما ذكرت عنه شيعيته، وأمّا حديثه فمستقيم». انظر «تهذيب التهذيب ١/٣٠٨ - ط الرسالة».

قلت: وقد تكلم بعضهم في روايته عن ثابت؛ ولكنّي لم أجد من طعن فيه بسبب هذه الرواية، وإنّما تكلموا في الإكثار من روايته عن ثابت.

وقد احتجّ به مسلم وغيره) 23.

حقيقة تشييع جعفر بن سليمان الضبعي

ثانياً: لم يثبت على جعفر بن سليمان الضبعي أنّه ممن يقول بالنّص على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام» حتّى يردّ هذا الحديث بقاعدتهم، أنّ المبتدع إذا روى ما يقوّي بدعته ويؤيدها لا تقبل روايته، وكل ما رموا به جعفر هو أنّ به تشييعاً، والتشييع في عرف القدماء هو تفضيل الإمام علي بن أبي طالب «عليه السّلام» على عثمان ابن عفّان، وهذا ليس ببدعة، قال شمس الدّين الذهبي: (ليس تفضيل علي 24 برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكلٌّ من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلّهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء «رضي الله عنهما»، ولكن جمهور الأمّة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب، والخطب يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر 25، من خالف ذا فهو شيعيّ جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامي هدى، فهو من غلاة الرافضة أبعدهم الله) 26.

نعم وصفه بعضهم بأنّه غال في التشييع، أو رافضي غال في الرّفص، مستنديّن في ذلك إلى بعض الروايات التي

فسرها بعضهم بأنه كان يسبُّ الخليفين أبا بكر وعمر، ففي تهذيب الكمال: (وقال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: بلغنا أنك تشتم أبا بكر وعمر، فقال: أمّا الشتم فلا، ولكن بغضاً يا لك) 27. والحق أنّ من سئل عن سبّه لهما ونفى السب، وصرح بأنه يبغضهما كانا جارين له، أحدهما يكنى بأبي بكر، والثاني يسمّى عمر، فـ(عن زكريا بن يحيى الساجي: وأمّا الحكاية التي حكيت عنه، فإنّما عني به جارين كانا له، وقد تأدّى بهما، يكنى أحدهما أبو بكر، ويسمّى الآخر عمر، فسئل عنهما، فقال: أمّا السب فلا، ولكن بغضاً يا لك، ولم يعن به الشيخين، أو كما قال) 28.

والذي يؤيد صحة ذلك، هو ما ذكره يعقوب بن سفيان من وجود جارين لجعفر أحدهما يكنى أبابكر والآخر يسمّى عمر، فقال في كتابه «المعرفة والتاريخ»: (وفي سنة ثمان وسبعين ومائة ... مات فيها جعفر بن سليمان الصّبي، وكان ثقة متقناً، حسن الأخذ، حسن الأداء، إلّا أنّه كان قريب الدّار من أبي بكر وعمر ابني علي ابن المقدمي) 29. والظاهر أنّه تأدّى من هذين الجارين فصّرّح ببغضه لهما، ولو ثبت للقوم كمسلم بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وأبي داود، والنّسائي، وغيرهم، أنّه كان يسب الخليفين أبا بكر وعمر، لما رروا عنه، ولما وثّقه من وثّقه من كبار رجال الجرح والتعديل عندهم، وفيهم من هو متعنت ومتشدد في الجرح، يجرح الرّاوي ولو لهفوة صغيرة.

ومما يؤكد عدم بغضه للشيخين، وأنّه لا يعتقد بالوصية للإمام علي «عليه السلام»، ما قاله الدكتور بشّار عوّاد معروف: (أما موقفه من الشيخين، فما أظنّه كان يكرههما لروايته الأحاديث في فضائلهما، كما أنّه لم يكن غالباً في مذهبه بحيث إنّ ما عدّ الإمام عليّاً وصيّاً لروايته عن أبي هارون، عن أبي سعيد قوله: مات رسول الله ولم يستخلف أحداً، وهو مما رواه سفيان عنه، فما كان حدّث به إلّا وعنده أنّ عليّاً «رضي الله عنه» ليس بوصي) 30. والخلاصة: لم يثبت على جعفر بن سليمان الصّبي أنّه ممن كان يبغض الخليفين أبا بكر وعمر، ولا ممن كان يسبّهما، كما لم يثبت عليه أنّه ممن كان يقول بالنّص من رسول الله «صلّى الله عليه وآله» على الإمام علي «عليه السلام»، نعم قد يكون تشييعه هو تفضيل علي على عثمان، فلا تكون روايته لحديث «وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي» تأييداً لبدعته، -إذا كان تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على عثمان أو على جميع الصحابة بدعة كما يزعمون - حتّى تردّ روايته بذلك.

قال ابن حبان: (وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الرّوايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة 31، ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز ...) 9.

وعليه فيكون سند حديث الولاية من طريق جعفر بن سليمان الصّبي، صحيح عند بعض علماء أهل السّنة وحسن عند آخرين 32.

1. سنن الترمذي 1/284 - 281، رواية رقم: ٤٠٤٥، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط.

2. خصائص علي، صفحة ١٠٩، رواية رقم: ٨٩، بتحقيق أحمد مبرين البلوشي.

3. قلت: الظاهر أنّه قوى إسناده في صحيح ابن حبان قبل أن يتبنّى منهج أبي إسحاق الجوزجاني النّاصبي المشهور في التعامل مع رواة الحديث ممن رمي بالتّشيع، فلمّا تبنّى منهجه ضعف الحديث بجعفر بن سليمان بسبب ما رمي به من التّشيع، فإلله المستعان.

4. مسند أحمد بن حنبل ٣٣/١٥٤، رواية رقم: ١٩٩٢٨، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين.
5. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ١/٢٠٠.
6. موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله ١/٣٧٧.
7. a. b. موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله ١/٣٧٨.
8. الكنى والأسماء للدولابي ١/٤٣٥.
9. a. b. الثقات ٦/١٤٠.
10. الجرح والتعديل ٢/٤٨١.
11. الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٨٠.
12. الجوهر التقي على سنن البيهقي، صفحة ٣٥٦، سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني، صفحة ٣٥، برقم: ١٤.
13. انظر مثلاً سنن الترمذي ٣/١٩١، رواية رقم: ١٥٧٥، و٣/٤٣٦، رواية رقم: ٢٠١٥، و٥/٢١٠ - ٢١١، رواية رقم: ٣٢١٨، و٥/٤١٦، رواية رقم: ٣٥١٣، و٦/١٧، رواية رقم: ٣٦١٨.
14. المعرفة والتاريخ ١/١٦٩.
15. انظر صحيح ابن خزيمة ١/٢٣٨، رواية رقم: ٤٧٦، و٤/١٩٩، رواية رقم: ٢٦٨٠.
16. صحيح ابن خزيمة ١/٣.
17. البدر المنير 1/502.
18. طبقات الحقاظ، صفحة ١١١، برقم: ٢٢٢.
19. تفسير الطبري ١٦/٤٢٠، بتحقيق أحمد محمد شاكر.
20. سيأتي من كلام ابن شاهين أنّ تضعيف من ضعفه إنّما هو بسبب ما رمي به من التشيع لا لسبب آخر.
21. سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/١٠٧ - ١٠٠٨.
22. قلت: وهذا جرح مبهم غير معلوم السبب فلا يعتد به.
23. سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين ١/١٨٤.
24. يقصد تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على عثمان بن عفان.
25. بل الأدلة كثيرة على أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» هو أفضل الأمة بعد نبيها «صلى الله عليه وآله».
26. سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٩.
27. تهذيب الكمال ٥/٤٨، ترجمة جعفر بن سليمان، رقم الترجمة: ٩٤٣.
28. تهذيب الكمال ٥/٤٨.
29. المعرفة والتاريخ ١/١٦٩.
30. هامش صفحة ٤٨ من المجلد الخامس من كتاب تهذيب الكمال بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.
31. وهل محبة أهل البيت والميل إليهم بدعة يا ابن حبان؟!
32. المصدر كتاب "حديث الولاية فوق الشبهات" للشيخ حسن عبد الله العجمي حفظه الله.